جامعة القاهرة

كلية الحقوق

رسالة مقدمة للحصول على

درجة الماجستير في القانون الجنائي

بعنوان

الأحكام الموضوعية
للقانون الجنائي والجرائم المعلوماتية

إعداد

طالب/ أيمن عبد الحفيظ عبد الحميد سليمان

لجنة المناقشة

١. أستاذ دكتور / أحمد عوض بلال "رئيسا"

عميد كلية الحقوق- جامعة القاهرة

٢. أستاذ دكتور / مدحت عبد الحليم رمضان "مشرفا وعضوا"

أستاذ ورئيس قسم القانون الجنائي- كلية الحقوق- جامعة القاهرة

٣. أستاذ دكتور / عبد التواب معوض الشوربجي " وعضوا"

أستاذ ورئيس قسم القانون الجنائي- كلية الحقوق- جامعة الزقازيق

٢٠١٠

مقدمة

يعيش العالم الآن عصر الثورة المعلوماتية [١] التي أفرزت العديد من المفاهيم القانونية الجديدة سواء على مستوى التشريع المصري أم التشريع المقارن ، وذلك من خلال إيجاد نصوص قانونية تكفل مواجهة ما ينتج عن هذا التقدم العلمي من جرائم مستحدثة على الصعيد الوطني والعالمي .

ولا شك أن تداعيات هذا التقدم العلمي وما أفرزه من تغيير في أسلوب ارتكاب الجرائم ظهرت بوضوح في حجم الخسائر على مستوى العالم .

وكذلك التغيير في طبيعة شخص المجرم حيث لم يعد المجرم يحتاج إلى استعمال السلاح وارتكاب جريمة مثل القتل في سبيل سرقة حفنة من الجنيهات ، بل يكفيه تحريك بعض الأزرة في جهاز الحاسب الآلي لتحويل مبالغ قد تصل إلى الملايين من الجنيهات في حسابه الخاص .

ونظرا لما يشهده العالم من تطورات متلاحقة في الأنماط الإجرامية بصفة عامة والجرائم ذات الصلة بالحاسب الآلي بصفة خاصة ، لذا كان من الضروري أن نتعرض لموقف التشريع من هذه الجرائم من حيث مدى كفاية النصوص القانونية القائمة وتطبيقها على تلك الصور الإجرامية، ومدى الحاجة لوجود نصوص جديدة، ومقارنة ذلك بالتشريع المقارن في الدول المتقدمة (الأمريكي والفرنسي) للوصول لأفضل السبل لمواجهة ذلك التيار الإجرامي المستحدث .

وفي هذا الصدد يرى الفقيه parkar أن الجريمة المعلوماتية هي كل فعل إجرامي أياً كانت صلته بالمعلوماتية، ينشأ عنه خسارة تلحق بالمجني عليه، أو مكسباً يحققه الفاعل[٢] .

---

(١) ويلاحظ أن كلمة المعلوماتية [illegible] المعلومات وهي كلمة شاع استخدامها منذ الخمسينات من القرن الماضي [illegible] مفاهيم متنوعة فهي من حيث اللغة مشتقة من كلمة علم [illegible] حول المعرفة التي يمكن نقلها واكتسابها .
لمزيد من التفصيل انظر

Zheng yuexiao, Definitions and sciences of information. Information processing and management. Vol. 24 No 4 Pergamon Press. 1988. P: 474.

ويقصد بها أيضاً [illegible] العديد من المعاني [illegible] معنى الفهم والإدراك [illegible] في حالة استخدامها في الاتصال العلمي .
لمزيد من التفصيل انظر

Gernot Wersig. Contribution of Information science to data documentation: some principles and application in science and industry " edited by Wilhelm gaus and rolf henzler, verler dokumentation, publishers, munchen. 1977, p: 155.

(٢) D B Parker. com battre la criminalité informatique, ed Oros 1985, p: 18.

أولاً : أهمية الموضوع: تتمثل أهمية الموضوع محل الدراسة فيما يلي:

١ – بيان مدى خطورة تلك الجرائم وصعوبة اكتشافها وعدم ترك آثار لارتكابها أو شهود إثباتها.

٢ – بيان أن التزايد فى معدلات ارتكابها يرتبط بمدى التقدم في المجال المعلوماتى وإدراك تأثيره في مصالح المجتمع سواء من الناحية الأمنية أو الاقتصادية أو الثقافية، وكذلك على مستوى الأفراد الذين تتأثر مصالحهم من خلالها، واظهر مثال لذلك ما يحدث فى الناحية المالية عن طريق التلاعب في أرصدة البنوك.

٣ – إبراز القصور التشريعي الموجود في القانون المصري الذي ينظم تلك المسألة وحدود التصدى لهذه النوعية من الجرائم مقارنا بالتشريعات الأخرى .

ثانيا: منهج البحث:

سيتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل طبيعة تلك الجرائم وجمع الحقائق والبيانات عن مرتكبيها واساليب إرتكابها .

كما ستعتمد هذه الدراسة على إجراء مقارنة مع التشريع المقارن وبيان مدى معالجته للجرائم المعلوماتية للوصول لتشريع يمكن من خلاله التصدي لتلك النوعية من الجرائم.

ثالثاً: أهداف الدراسة:

تهدف دراسة هذا الموضوع إلى تحقيق عدة أهداف يمكن إجمالها فيما يلي:

١ – بيان مدى خطورة ارتكاب الجرائم سواء كان الحاسب الآلي موضوعا لها أم وسيلة لارتكابها وبيان صور وأساليب ارتكاب تلك الجرائم.

٢ – استعراض الموقف التشريعي في كل من القانون المصري والقانون المقارن للاستفادة من هذه المقارنة في صياغة موقف تشريعي متكامل الأركان.

رابعاً: مشكلة البحث:

أدى التطور العلمي الحديث وما صاحبة من تطور في مختلف الأنشطة وصور الحياة العامة إلى استحداث أساليب جديدة في ارتكاب الجرائم نتيجة استخدام هذا التقدم العلمي مما استتبع بالضرورة التصدي لتلك الجرائم من الناحية التشريعية بهدف تحديد الجوانب السلبية التي قد تعترض هذه المواجهة وكيف يمكن التصدي لها من واقع الدراسة المقارنة مع تشريعات الدول المتقدمة .

وقد تركزت خطة البحث في الأبواب التالية :

الفصل التمهيدي : سمات أطراف الجريمة المعلوماتية

الباب الأول: جرائم الاعتداء على الأموال

الباب الثاني: الجرائم المضرة بالمصلحة العامة والثقة العامة

الباب الثالث: جرائم الاعتداء على حرمة الحياة الخاصة والآداب العامة والجرائم الماسة بالشرف والإعتبار

الفصل التمهيدي

سمات أطراف الجريمة المعلوماتية

تتعرض أجهزة الحاسبات الآلية والمعلومات لكثير من المخاطر التي تؤثر على أداء وظائفها والهدف الذي وجدت من أجله في ظل التطور التكنولوجي الذي انتشر في جميع مجالات الحياة حتى أننا أصبحنا نعيش عصر الثورة التكنولوجية ولجوء الكثير من الدول إلى الاتجاه نحو الحكومة الإلكترونية للتسهيل من أداء وظائفها (١) .

واستتبع ذلك بالضرورة التغير في أنماط الجريمة فلم تعد الاعتداءات تستهدف النفس والمال فقط بل تجاوزتهما إلى الاعتداء على المعلومات ومع الأجهزة التي تتعامل معها تلك المعلومات (٢) ، وهذا ما نتبينه من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول : حدود مخاطر شخص المجرم المعلوماتي

المبحث الثاني : صعوبات مكافحة الجرائم المعلوماتية

المبحث الثالث : الاتجاهات الدولية في مجال المواجهة التشريعية

(١) مثالاً لذلك حكومة دولة الإمارات العربية ودولة قطر [illegible] جمهورية مصر العربية خطوات كبيرة في بعض المجالات مثل استخراج شهادات الميلاد والبطاقات الشخصية وفواتير التليفونات.

(٢) Adam g. Chiogoli, Jennifer A. Demarrais and James Wehne: Computer - related crimes American Criminal Law Review n3, p: 425.

المبحث الأول

حدود مخاطر شخص المجرم المعلوماتي

لم تعد الجرائم في مجال الحاسب الآلي عمل المازحين البسطاء ولكن أصبح ارتكاب تلك الجرائم يتفاوت تبعاً للمستوى التقني لمرتكب الجريمة، وكذلك الغرض من ارتكابها والجهة التي يستهدفها مرتكب الجريمة.

وهذا مرجعه إلى اعتبار أن الجرائم المعلوماتية من النوع الذي يمكن أن يوصف بجرائم الذكاء وهي تتم سواء على المستوى الدولي أو داخل حدود القطر [1].

ولذلك يتم استعراض أنماط هؤلاء المجرمين وسماتهم الشخصية ودوافعهم إلى ارتكاب الجرائم من خلال المطلبين التاليين :

المطلب الأول : طبيعة شخصية المجرم المعلوماتي

المطلب الثاني : الأنماط المختلفة لشخصية المجرم المعلوماتي

(1) Basterville Richard: Designing information systems security, John Wiley & Sons, inc. 1988. p: 21

المطلب الأول

طبيعة شخصية المجرم المعلوماتي

يرتبط الإجرام المعلوماتي ارتباطاً وثيقاً بشخصية المجرم، وبالتالي فإن النتائج المترتبة على هذا الفعل الإجرامي تتوقف على شخصية المجرم ودوافعه إلى ارتكاب الجريمة لأن مرتكب الجريمة ليس بالضرورة يكون ذا ميول إجرامية ، بل قد يكون شخصاً حسن النية ولا يقصد من استخدامه لنجهاز ارتكاب عمل إجرامي ولكن قد يكون ذلك لإشباع هواية لديه أو رغبة معينة بعيدة عن النية الإجرامية.

ولذلك فإن أسلوب ارتكاب الجرائم المعلوماتية يتوقف على طبيعة شخصية المجرم وسماته وكذلك على دوافعه لارتكاب الجريمة .

أولاً : سمات شخصية مرتكب الجريمة المعلوماتية :

تتميز شخصية المجرم – مرتكب الجريمة المعلوماتية – بخصائص وصفات تختلف عن مرتكب الجرائم التقليدية الأخرى وهذا مرجعه لتميز شخصية مرتكبي الجرائم المعلوماتية بالتقدم في مجال استخدام الحاسب الآلي وهم غالباً على درجة علمية وثقافية عالية لكي يتمكنوا من استخدام أجهزة الحاسب الآلي وشبكات المعلومات في ارتكاب جرائمهم.

وهذ بعكس المجرم العادي [1] الذي غالباً ما يتميز بالقوة العضلية ونادراً ما يتميز بعضهم بعنصر الذكاء، ومرتكب الجريمة المعلوماتية إما أن يكون شخصاً مستقلاً أو يعمل من خلال جماعات يجمع بينها بعض السمات.

ويلاحظ أنه إذا كانت الجريمة المعلوماتية ترتكب من خلال جماعات فإن هذه الجماعات تتميز ببعض الخصائص عن كون مرتكبي الجريمة أشخاصاً مستقلين، ولذلك نستعرض السمات المشتركة بين مرتكبي الجريمة المعلوماتية وكذلك السمات التي تتميز بها الجماعات وذلك على النحو التالي:

أولاً: السمات المشتركة بين جميع فئات مرتكبي الجرائم:

أ الذكاء:

يعتبر الذكاء من أهم صفات مرتكب الجرائم المعلوماتية، لأن ارتكاب الجريمة يتطلب منه المعرفة التقنية لكيفية الدخول إلى أنظمة الحاسب الآلي والقدرة على التعديل

(1) Cohen Frederick: Protection and security on the informat on super high way, Wiley & sons, Inc, 1995, P: 66.

والتغيير في البرامج وارتكاب جرائم مثل السرقة والنصب وغيرها من الجرائم التي تتطلب أن يكون مرتكب الجريمة على درجة كبيرة من المعرفة لكي يتمكن من ارتكاب تلك الجرائم.

وتأكد في دراسة [1] أجرتها وزارة الداخلية البريطانية أن الأطفال الذين يحبون قضاء وقت أطول أمام ألعاب الكمبيوتر يكونون أذكياء مقارنةً بغيرهم ممن لا يمارسون الألعاب ويتوقع لهم اقتحام مجالات عمل ناجحة أكثر من الأطفال المنطوين على أنفسهم.

وقد أجريت الدراسة على عدد مائة وسبعة وعشرين شخصاً من بينهم ثلاثة وستون طفلاً، إلا أنه بمقارنتهم مع صغار آخرين وجد أن هواة الكمبيوتر يعتبرون أشخاصاً أذكياء للغاية ومتحمسين وساعين للإنجاز، كما أفادت نتيجة المتابعة لمدة خمسة أعوام على هؤلاء الأطفال أنهم تفوقوا دراسياً والتحقوا بالجامعة ثم التحقوا بوظائف مرموقة.

وتتجلى أهمية صفة الذكاء بالنسبة لمرتكب الجريمة المعلوماتية في عدم استخدامه للعنف في ارتكاب الجريمة لأنه يستطيع وهو في منزله تحويل عدة ملايين من النقود لحسابه من بنك إلى آخر أو في نفس البنك .

ب- الخبرة والمهارة:

يتصف مرتكب الجرائم المعلوماتية أيضاً بأنه على درجة عالية من الخبرة والمهارة في استخدام التقنية المعلوماتية وذلك لأن مستوى الخبرة والمهارة التي يكون عليها هي التي تحدد الأسلوب الذي يرتكب به تلك الجرائم، بحيث إذا كان الشخص مرتكب الجريمة على قدر ضئيل من مستوى الخبرة نجد أن الجرائم التي قد يرتكبها لا تتعدى الإتلاف المعلوماتي إما بالمحو أو بالإتلاف، وكذلك بنسخ البيانات والبرامج.

أما إذا كان الشخص على درجة أعلى في المستوى المهاري فإن أسلوب ارتكابه للجرائم يختلف حيث يقوم عن طريق استخدام الشبكات بالدخول إلى أنظمة الحاسب الآلي وسرقة الأموال وارتكاب جرائم النصب وارتكاب جرائم التجسس وزرع الفيروسات وغيرها من الجرائم التي تتطلب مستوى مهارياً وخبرة كبيرة في ارتكابها.

ج- الميل إلى ارتكاب الجرائم:

يتميز مرتكبو الجرائم في مجال الحاسب الآلي بوجود النزعة الإجرامية والميل إلى ارتكاب الجرائم لديهم، هذا على الرغم مما يكتسبونه من مهارات في مجال التقدم التكنولوجي ،

---

(١) لمزيد من التفصيل راجع شبكة الإنترنت على موقع: http://smarnc.hfactors.org/files/gahois.htm

فمرتكب الجريمة المعلوماتية يتعلم ويتقن المهارات التكنولوجية لكي تساعده على ارتكاب الجرائم.

وتتكون تلك النزعة الإجرامية لدى الشخص نتيجة لتأثره بعوامل عضوية وعوامل نفسية صاحبت نشأة الشخص ومع اقتران تلك العوامل بعنصر آخر جديد يساعد على استثارة الحالة الإجرامية ويزيد من قدر ضغوط عوامل الإجرام وتفوقها على موانع الإقدام ، وهذا العنصر قد يكون اكتساب الشخص للمهارات العلمية والتكنولوجية.

وتظل تلك العوامل السابقة بمثابة طاقة كامنة لدى الشخص وعند استثارة تلك الطاقة لدى الشخص تبدأ في التحرر من مجرد طاقة كامنة إلى أن تبرز في شكل عمل إجرامي، ويمكن إجمال تلك الحالة الإجرامية لدى الشخص طبقاً النظرية التالي:

(حالة إجرامية كامنة + موقف إجرامي + قرار الحسم الإداري = سلوك إجرامي).

د- الميل إلى التقليد:

يبلغ الميل إلى التقليد منتهاه حين يوجد الفرد وسط آخرين مجتمعين، إذ يكون عندئذ أسهل وأسرع انسياقاً لتأثير سواه عليه [1] ، ويظهر ذلك في مجال الجريمة المعلوماتية لأن أغلب الجرائم تتم من خلال محاولة الفرد تقليد غيره بالمهارات الفنية التي لديه مما يؤدي به الأمر إلى ارتكاب الجرائم.

ولاشك أن ذلك يكون نتيجة لعدم الاستواء في شخصية الفرد الذي يتأثر بخاصية الميل إلى التقليد بسبب عدم وجود ضوابط يؤصلها الفرد في ذاته مما يحجم لديه غريزة التفاعل مع الوسط المحيط ، وينتهي به الأمر إلى التقليد وارتكاب الجريمة.

ثانياً : السمات التي تتميز بها المجموعات عن الفرد المستقل في ارتكاب الجرائم المعلوماتية:

أ- التنظيم والتخطيط:

ترتكب أغلب الجرائم من مجموعة مكونة من عدة أشخاص يحدد لكل شخص دور معين ويتم العمل بينهم وفقاً لتخطيط وتنظيم سابق على ارتكاب الجريمة ، فمثلاً تحتاج

(١) الدكتور/ رمسيس بهنام، النظرية العامة للقانون الجنائي، منشأة المعارف، الإسكندرية، بدون سنة نشر، ص ٧٦ - ٧٧.

جريمة مثل نسخ برامج الحاسب الآلي إلى شخص يقوم بنسخ تلك البرامج وقد يكونون مجموعة أشخاص وتحتاج أيضاً إلى مجموعة تقوم بعملية البيع.

وأيضاً جريمة مثل زرع الفيروسات تحتاج إلى مجموعة من الأشخاص منهم المبرمج الذي يقوم بكتابة البرنامج ومنهم المستخدم الذي يقوم بعملية زرع الفيروسات داخل الأجهزة الأخرى ، وينتج عن هذا التنظيم صعوبة عملية كشف تلك الجريمة وإمكانية تنفيذها بدقة نتيجة للتخصص داخل تلك الجماعة في كل جزء من أجزاء الجريمة.

ب- التكيف الاجتماعي والروابط الدولية:

تعتبر هذه الخاصية امتداداً لسمة التخطيط والتنظيم، حيث إن التكيف الاجتماعي ينشأ بين مجموعة لها صفات مشتركة فمثلاً جماعة صغار نوابغ المعلوماتية لا شك أنهم يتكيفون في أفكارهم فيما بينهم.

وتنشأ بالتالي بينهم صلات وروابط تساعدهم على ارتكاب جرائمهم وتتعدى تلك الروابط والصلات النطاق المحلي إلى المجال الدولي بحيث تنشأ بينهم روابط دولية تتفق مع أفكارهم ومنهجهم في استثمار تلك المعرفة والتقدم العلمي [1] .

ويلاحظ أنه على النقيض الاخر يكون تكيف هؤلاء الأشخاص مع المجتمع الخارجي محدوداً وغالباً ما يكونون منعزلين عن المجتمع.

ولا شك أن إقامة المؤتمرات الدولية بين هؤلاء المجموعات خير دليل على وجود تلك الصلات والروابط الدولية بينهم [2] .

ج- التطور في السلوك الإجرامي:

يؤدي وجود الفرد في جماعة إجرامية مهما بلغت قدرتها العلمية أو المهارية إلى التأثير في قدرته العقلية وسرعة إكسابه المهارة التقنية التي تؤدي به إلى التمرد الذاتي على محدودية الدور الذي يقوم به في تنفيذ الجريمة إلى محاولة الوصول إلى أعلى معدلات المهارة التقنية المتمثلة في إثبات قدرته على القيام بالدور الرئيسي في تنفيذ الجريمة.

ولذلك يتبين أن وجود الفرد في جماعة يشكل خطورة عليه لأنه ليس فقط يكتسب المهارة الفنية ولكن يزيد أيضاً لديه الملكة الإجرامية ومحاولة إثبات الذات والتفوق العلمي لديه مما يجعله يطور في أسلوب ارتكابه للجرائم.

---

(١) المصدر: إحصائيات الإدارة العامة للتوثيق والمعلومات لسنة ٢٠٠١.

(٢) دكتور/ أسامة محمد محي الدين عوض، جرائم الكمبيوتر والجرائم الأخرى في مجال تكنولوجيا المعلومات، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر السادس للجمعية المصرية للقانون الجنائي المنعقد من ٢٥-٢٨ أكتوبر سنة ١٩٩٣ المشكلات والمسئولية الجنائية في مجال الجرائم الواقعة على البيانات [illegible] في مجال تكنولوجيا المعلومات، دار النهضة العربية، القاهرة، سنة ١٩٩٣، ص ٤٣.

ثالثاً : الدوافع إلى ارتكاب الجريمة المعلوماتية :

تتباين الدوافع إلى ارتكاب الجرائم المعلوماتية تبعاً لطبيعة المجرم ومدى ثقافته وخبرته في مجال الحاسب الآلي لأن المتهم يرتكب جريمته بناءً على ما لديه من مهارة وخبرة ، فالمتهم ذو الخبرة في مجال البرمجة واستخدام شبكات الحاسب الآلي قد يكون هدفه مختلفاً عن هدف المتهم الذي لا تتعدى خبرته مجرد تشغيل جهاز الحاسب الآلي .

بحيث لو أراد متهم ذو خبرة محدودة ارتكاب جريمة تتطلب خبرة كبيرة في مجال الحاسب الآلي فلا شك أنه لن يستطيع ارتكاب تلك الجريمة أو قد يستعين بشخص آخر ذي خبرة ومهارة لارتكاب تلك الجريمة وتتنوع الدوافع إلى ارتكاب الجرائم وفقاً لما يلي:

أ- تحقيق المكسب المادي:

يقوم مرتكب الجرائم المعلوماتية ذو الكفاءة الفنية العالي [1] بما لديه من خبرة ومهارة في المجال التكنولوجي بتوجيه هذه الإمكانيات نحو المؤسسات المالية لمحاولة تحقيق المكاسب المادية إما بسرقة تلك الأموال أو بتحويلها لحسابه الشخصي داخل البنك ، حيث يستطيع المتهم بمجرد دخوله على أنظمة البنوك معرفة الأرقام السرية للحاسب ومن ثم ارتكاب الجريمة، ويتم – كذلك – عن طريق استخدام كارت الفيزا أو الماستر كارت في البيع والشراء عبر شبكة الاتصالات الدولية من خلال سرقة تلك الأرقام باستخدام شبكة المعلومات.

ويكون المكسب أيضاً هدفاً لمن هم أقل في المعرفة التقنية وقد يكونون غير مؤهلين على الإطلاق في المجال المعلوماتي لذلك يكون أسلوب ارتكابهم للجريمة مختلفاً، لأن الجريمة تكون متعلقة بالحاسب الآلي أو المعلومات ولكن دون الدخول على أنظمة تلك الحواسب ويكون أسلوب ارتكابهم للجرائم أسلوباً محدوداً في مجال معين لا يحتاج إلى خبرة أو مهارة.

ب- إثبات التفوق العلمي:

يقوم المتهم بمحاولة إثبات التفوق العلمي من خلال التحدي الفكري أثناء استخدامه للحاسب الآلي وإثبات قدرته على اختراق أنظمته والدخول عليها وهو أحد الدوافع التي تجعل الكثير يلجئون إلى ارتكاب مثل تلك الأفعال على الرغم من عدم توافر نية ارتكاب الجريمة.

ولذلك فإن أغلب من يقومون بتلك الأفعال بدافع إثبات التفوق العلمي هم الصبية أو الشباب أو المعروفون باسم صغار نوابغ المعلوماتية، لأن هؤلاء يسعون دائماً إلى اكتشاف ما هو جديد ومحاولة التعامل مع هذه البرامج الجديدة عن طريق تخطي حاجز الحماية لهذه

(1) لمزيد من التفصيل انظر د.نائل / محمد سامي الشوا، ثورة المعلومات وانعكاساتها على قانون العقوبات، دار النهضة العربية، سنة ١٩٩٤ ، ص١٤.

البرامج وتحطيمه غير عابئين بما يمكن أن يحدث من مشاكل أو كوارث ، ويتضح بالتالي أن المكسب المادي ليس دائماً الدافع إلى ارتكاب تلك الجريمة.

ج- الانتقام:

يعد دافع الانتقام من أخطر الدوافع التي يمكن أن تدفع الشخص إلى ارتكاب الجريمة بصفة عامة والجرائم المعلوماتية بصفة خاصة ، لأن دافع الانتقام غالباً ما يصدر من شخص يملك معلومات كبيرة عن المؤسسة أو الشركة التي يعمل بها لأنه غالباً ما يكون أحد موظفيها ويقوم بهذا الدافع – وهو غرض الانتقام – نتيجةً إما لفصله من العمل أو تخطيه في الحوافز أو الترقية فهذه الأمور تجعله يقدم على ارتكاب جريمته.

ومما يزيد الأمر خطورة هو قيام أحد هؤلاء الموظفين بالاستعداد مسبقاً لمثل هذا الموقف حيث يقوم بزرع برنامج يحمل تعليمات بمسح كافة البيانات في حالة عدم وجود اسمه في كشف الموظفين بالشركة ويقوم عند فصله بالانتقام من هذه المؤسسة عن طريق تشغيل هذا البرنامج [1] .

وكذلك عن طريق احتفاظه بكلمة السر لكي يتمكن من الدخول على نظام الحاسب الآلي الخاص بالمؤسسة وارتكاب أي من الجرائم، أو إعطائها لشركة أخرى منافسة لكي تتمكن من الدخول إلى أنظمة تلك الشركة والتجسس على بياناتها.

وقد يصدر التصرف بغرض الانتقام من دولة معادية لدولة أخرى وذلك عن طريق إما التجسس على المعلومات أو عن طريق زرع الفيروسات أو ارتكاب جرائم السرقة لأصول الأموال أو لمحاولة تشويه صورة هذه الدولة باستخدام الشبكة الدولية للاتصالات.

د- ارتكاب الجرائم كوسيلة للتسلية والدعابة:

يعتبر دافع المزاح أو الدعابة من الدوافع التي تجعل الشخص يقوم بتصرفات وإن كان لا يقصد من ورائها إحداث جرائم وإنما بغرض المزاح فقط ولكن هذه التصرفات قد تنتج عنها نتائج ترقى إلى درجة الجريمة لأنه من الطبيعي أن الشخص الذي يقوم بمسح مجموعة من الملفات من جهاز شخص آخر، وكانت هذه الملفات تحتوي على معلومات مهمة فلا يمكن القول بأن هذا التصرف مجرد دعابة، بل إن هذا التصرف في حقيقته هو جريمة إتلاف وتخريب متعمد.

---

(1) لمزيد من التفصيل راجع دكتور/ محمد سامي الشوا، مرجع سابق، ص ٤٤.

وقياساً على ذلك يمكن أن تكون التصرفات الأخرى جرائم وذلك في حالة ما إذا كان هناك قانون يجرم هذا الفعل.

هـ- الغرور والمتعة:

يتولد لدى طائفة من المجرمين صفة الغرور والمتعة بحيث يقدم المجرم على ارتكاب الجريمة تعالياً وتفاخراً بقدرته على إحداث الآثار المترتبة عليها.

يرتبط هذا غالباً بالمتعة عند تحقق نتيجة تصرفه بصرف النظر عن حجم الخسائر والأضرار المترتبة على جريمته.

ويمكن التمييز بين الشخص المغرور والشخص الذي يكون هدفه إثبات التفوق العلمي في أن الشخص المغرور قد لا يكون على درجة علمية كبيرة هذا بعكس الشخص الذي يسعى إلى إبراز كفاءته أمام الغير بما لديه من معلومات لأنه لا يقصد من وراء هذا السعي التفاخر أو الغرور بل قد يكون ذلك كنوع من التحدي مع النفس لإثبات قدرته العلمية فقط دون التطرق إلى التفاخر أمام الغير.

و- الشعور بالنقص:

يعد الشعور بالنقص من العوامل المؤثرة في إقدام المجرم على ارتكاب جريمته وقد يكون هذا الشعور بالنقص سواء تعلق ذلك بالناحية الفسيولوجية أو النفسية أو العلمية مما يؤدي إلى شعور الفرد بأنه أقل مستوى من الآخرين مما يؤدي إلى محاولة إثبات ذاته وتغلبه على هذا النقص بإظهار تفوقه في مجال آخر تعويضاً عن العجز الذي يتملكه [1].

(1) دكتور / رمسيس بهنام، مرجع سابق، ص ١٧٥.

المطلب الثاني

الأنماط المختلفة لشخصية المجرم المعلوماتي

تتدرج الجرائم المعلوماتية من الجرائم البسيطة إلى الجرائم الإرهابية وذلك تبعاً لشخصية المجرم المعلوماتي وبما لديه من خبرة في مجال استخدام جهاز الحاسب الآلي والغرض من ارتكاب الجريمة.

ومما لا شك فيه أن أي عمل يقوم به الشخص المعتدي له خطورته فقد تكون تلك الخطورة لا ينتج عنها سوى إزعاج لشخص المستخدم دون أي آثار لخسائر مادية أو معلوماتية .

وقد تكون الخطورة بالغة بحيث ينتج عنها التدمير الكامل للأجهزة أو للشبكة الموصلة بينها ويعتبر كلا العملين جريمة، ولكن مع اختلاف درجة كل منهما والتدرج يكون تبعاً لنوعية مرتكب الفعل.

ويلاحظ أن الإجرام المعاصر يتميز بظهور أنماط حديثة تتنوع فيها الظاهرة الإجرامية بفضل التطور المذهل في عالم الاتصالات بفضل الوسائل التي يستخدمها مرتكبو الجرائم [1] .

وتعزى الطفرات الكبيرة التي أثرت في المجتمع الحديث إلى تحديد ملامح تصنيف مرتكبي الجرائم ومن أهم هذه العوامل ما يلي :

١- ضعف بل تقطع الوشائج الأسرية في العديد من المجتمعات، مما يسفر عن وجود أسرة مهلهلة الأوصال تتلاشى فيها معظم الركائز الأساسية سواء من قبل الوالدين أم من ناحية الأبناء.

٢- ازدياد أسباب التوتر وتضاعف قدر تأثيرها في الشخصية الإنسانية كصفة عامة سواء تلك الأسباب ذات الطبيعة الذاتية أم ذات الطبيعة الخارجية.

٣- تعاظم دور المال في الحياة الاجتماعية.

٤- زيادة حجم الخلافات المذهبية وتعاظم حدة الصراعات السياسية بين مختلف الاتجاهات في غالبية المجتمعات دون رغبة في المسالمة أو سعي للتفاهم أو التقارب.

٥- الطفرة الهائلة في وسائل الانتقال والاتصال والتي أدت إلى تذويب الفوارق الحدودية، وقضت على بعد المسافات بين المجتمعات بعضها البعض.

٦- الإفراط في التطلعات الشبابية نتيجة لتكاتف عدة عوامل يسعى بها المجتمع ودون وعي منه إلى توريث الشباب تصورات تطلعية عن ملامح الحاجة المرجوة بصورة

---

(١) انظر: أ/ أحمد ضياء الدين خليل، مشروعية الدليل في المواد الجنائية، بدون دار نشر، سنة ١٩٨٣، ص ٣٦٢ وما بعدها .

يسهل الوصول إليها وتحقيقها.

٧- المقارنة التي يقوم بها الشباب بين المستويات الاجتماعية العالية ومستوياتهم المعيشية المتدنية سواء في نطاق مجتمعهم أم في خارجه.

٨- ما استلزمه التطور الهائل في مختلف مناحي الحياة الاجتماعية من ضرورة العمل بصفة مستمرة على تنظيم مظاهر ذلك التطور وحسن مواجهته بالعديد من التشريعات التي يتعين متابعتها بصفة مستمرة لسد ما يظهره التطبيق من أوجه للنقص أو القصور فيها.

ويمكن من خلال تلك الملامح السابقة تصنيف مرتكبي الجرائم المعلوماتية إلى الأنماط التالية:

<u>١- صغار نوابغ المعلوماتية:</u>

يطلق لفظ صغار نوابغ المعلوماتية على المجموعات التي تميل للتحدي الفكري وهم غالباً ما يكونون في مرحلة المراهقة وعلى الرغم من صغر سنهم إلا أنهم قادرون على اقتحام كافة أنواع الأنظمة البنكية والشركات والمؤسسات المالية [١].

ومن هؤلاء حالة قيام مراهق يبلغ من العمر أربعة عشر عاماً باقتحام الأنظمة المعلوماتية الخاصة بالقوات الجوية الأمريكية وحصوله منها على معلومات عسكرية خطيرة مما أحدث ارتباكاً خطيراً داخل تلك القاعدة، حيث ترتب على ذلك اتخاذ قرارات تكلف تنفيذها الكثير من الوقت والجهد والمال.

وتعد من أشهر الجرائم التي ارتكبت في الولايات المتحدة الأمريكية جريمة مراهق عمره سبعة عشر عاماً يدعى " دينيس موران " ، وقد تحولت هذه القضية إلى قضية رأي عام لاختلافها عن الجرائم الأخرى فيما كبدته من خسائر، وقد اختار " دينيس موران" لنفسه اسما حركياً هو "كوليو".

وقد قام "كوليو" بشن سلسلة من الهجمات الإلكترونية على مواقع مهمة أنشأتها الحكومة الأمريكية على شبكة الإنترنت، ومنذ نهاية سنة ١٩٩٩ وحتى بداية سنة ٢٠٠٠ استطاع "كوليو" أن يحول حياة المسئولين عن هذه المواقع إلى الجحيم، حيث دأب على مهاجمة موقع (DARE. ORG) المسئول عن مواجهة مخاطر الإدمان، ونفذ عمليات تخريبية عليه [٢].

---

(1) David Icove & William Vonstorch: computer crime, O, Reily & associates, inc, 1993, P; 61.

(٢) [illegible] كوليو باستغلال [illegible] على الموقع [illegible] (أنا أحب المخدرات) [illegible] الموقع أسفل صورة [illegible] المسئولين عن إدارة الموقع [illegible] كوليو [illegible] موقع مكافحة الإدمان إلى موقع يشجع على [illegible] سنة ٢٠٠١، ص٧٠.